

## قطاع البنوك في السوق السعودية

لعام 2016

### ملخص تنفيذي

- تباطأ نمو القروض المصرفية الممنوحة من قبل البنوك السعودية، حيث بلغت قيمة القروض الممنوحة 1,394 مليار ريال (372 مليار دولار) بنهاية العام 2016، لتنمو بحدود 1.5% فقط عن عام 2015، وهو أدنى معدل نمو يتم تسجيله خلال السنوات الخمس الأخيرة.
- نمت الودائع البنكية بشكل طفيف بمعدل 0.6% عن العام السابق، ووصل إجمالي الودائع المجمعة إلى 1,675 مليار ريال (447 مليار دولار)، وشكلت ودائع الشركات والأفراد ما يقارب 79% من قاعدة الودائع البنكية.
- أدى نمو القروض بوتيرة أسرع من الودائع إلى ارتفاع معدل القروض إلى الودائع بشكل بسيط إلى 81.8% مقارنة مع 81% في العام السابق. ومن جانب آخر، ارتفع معدل تغطية القروض المتعثرة إلى 178% مقارنة مع 172% للعام السابق.
- تباطأ نمو الموجودات المصرفية حيث نمت بنحو 2.1% في عام 2016 مقارنة بنمو 3.4% للعام السابق، لتصل إلى 2,214 مليار ريال (590 مليار دولار)، وتمثل الموجودات المصرفية نحو 86% من الناتج المحلي الإجمالي.
- بلغت الأرباح المجمعة للقطاع 41.3 مليار ريال (11 مليار دولار)، بانخفاض 5.4% عن العام السابق. وقد سجلت جميع البنوك تراجعاً في أرباحها باستثناء الراجحي والأهلي والبلاد والانداء.
- قاد قطاع الشركات تراجع أرباح البنوك خلال عام 2016، نتيجة تراجع أرباحه بشكل حاد وبنسبة 21% لتبلغ 14.7 مليار ريال، تمثل 36% من صافي أرباح البنوك.
- بلغ معدل كفاية رأس المال الأساسي للبنوك السعودية 17.6%، وكذلك معدل كفاية رأس المال الأساسي والمساند 19.7%، وهما أعلى بكثير من الحد الأدنى القانوني من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما).
- بنهاية العام 2016، ارتفع مؤشر قطاع المصارف والخدمات المالية بنحو 1.93% عن العام السابق. مع ذلك، تراجعت القيمة السوقية لأسهم القطاع بحدود 1%، حيث انخفضت أسهم ثمانية بنوك مقابل ارتفاع أسهم أربعة بنوك عن مستوياتها بنهاية العام 2015.

يلخص هذا التقرير أداء قطاع البنوك في السوق المالية السعودية لعام 2016م، ويلقي الضوء على أهم تطورات القطاع من أرباح القطاع إلى قطاعات الأعمال وانتهاء بالمؤشرات المالية.

**نطاق البحث:** يشمل هذا التقرير جميع البنوك المدرجة في السوق المالية السعودية، وعددها اثني عشر بنكاً.

#### جدول المحتويات

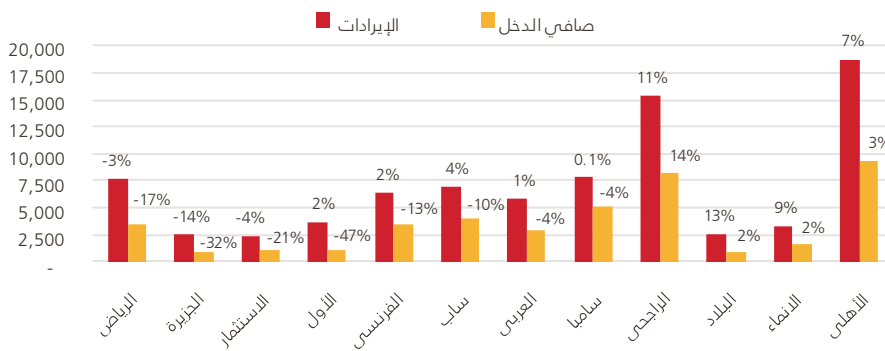
2	نظرة عامة
3	قطاع البنوك في السوق المالية السعودية
4	أداء قطاع البنوك
5	أداء قطاعات الأعمال
6	القروض
9	الودائع
11	ربحية قطاع البنوك
12	القوائم المالية المجمعة للقطاع

مؤشرات رئيسية	سعر الإغلاق* (ريال)	الرسملة السوقية	العائد على السهم (ريال)	السعر للعائد* (ريال)
الرياض	10.45	31,350	1.11	9.38
الجزيرة	16.47	6,588	2.18	7.56
استثمار	13.95	9,765	1.50	9.27
الأول	11.14	12,734	0.93	11.96
الفرنسي	25.80	31,098	2.91	8.86
ساب	22.01	33,015	2.60	8.48
العربي	19.75	19,750	2.85	6.92
سامبا	21.10	42,200	2.50	8.44
الراجحي	63.41	103,041	5.00	12.68
البلاد	18.93	11,358	1.35	14.06
الإنماء	15.01	22,515	1.00	14.99
الاهلي	39.00	78,000	4.66	8.37

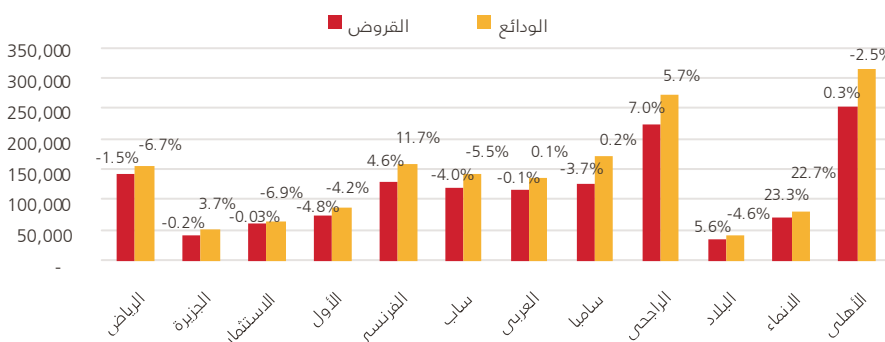
\* حسب أسعار الإغلاق في 2 أبريل 2017.

**المصادر:** القوائم المالية للبنوك، مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما)، شركة السوق المالية السعودية (تداول)، أبحاث البلاد المالية.

#### الإيرادات وصافي الدخل لعام 2016 (مليون ريال) مع معدلات النمو (%)



#### القروض والودائع لعام 2016 (مليون ريال) مع معدلات النمو (%)



للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال على:

**تركي فدعق**

مدير إدارة الأبحاث والمشورة

tfadaak@albilad-capital.com

**عبدالرحمن الجريوع، MSF**

محلل مالي

aaljarboua@albilad-capital.com

## قطاع البنوك لعام 2016

### نظرة عامة

تباطأ نمو الاقتصاد السعودي خلال العام 2016، حيث حقق الناتج المحلي الإجمالي نمواً بمعدل 1.4% بالأسعار الثابتة ليصل إلى 2,580 مليار ريال (688 مليار دولار أمريكي)، وجاء النمو من القطاع النفطي الذي نما بنسبة 3.37%، بينما القطاع الغير نفطي سجل نمواً طفيفاً بـ 0.11%، نتيجة لنمو كل من القطاع الخاص والقطاع الحكومي بشكل ضعيف وبمعدل 0.23% و 0.51% على التوالي. وكان لتراجع أسعار النفط دور رئيسي في تباطؤ الاقتصاد الذي يعتمد على الانفاق الحكومي بشكل رئيسي.

بلغ متوسط سعر النفط العربي الخفيف 41 دولار للبرميل في عام 2016، بانخفاض 24% عن متوسط أسعار العام السابق، لذا أصدرت الحكومة إصدارات متعددة من السندات المحلية بقيمة 92 مليار ريال لتمويل جزء من الانفاق العام، لترتفع بذلك السندات الحكومية التي استثمرت فيها البنوك السعودية إلى 178.4 مليار ريال بنهاية العام، وتصل مطلوبات البنوك من القطاع العام بالإضافة إلى الائتمان المصرفي الممنوح للمؤسسات العامة إلى 227.4 مليار ريال، مما أدى إلى الضغط على السيولة المحلية والفائدة البنكية.

وتباطأ نمو عرض النقود بتعريفه الأوسع (ن3) بنهاية عام 2016، حيث سجل نمواً بمعدل 0.7% على أساس سنوي - يعتبر الأدنى منذ عام 1987 - مقارنة بنمو 2.59% للعام السابق، بينما تسارع نمو عرض النقود (ن2) بشكل طفيف ليبلغ 3.5% مقارنة مع 2.5% في العام السابق. وبلغت القاعدة النقدية بنهاية 2016 مبلغ 302.4 مليار ريال (80.6 مليار دولار) بنمو 0.3% فقط - الأدنى منذ 2001 - حيث لم يقل نمو القاعدة النقدية عن 5% منذ عقد ونصف.

من جانب آخر، انعكس انخفاض السيولة في القطاع البنكي وتأخر الحكومة عن سداد مستحقات بعض الشركات على ارتفاع سعر السايبور (سعر الإقراض ما بين البنوك السعودية) لأجل ثلاثة شهور، ليصل في الربع الثالث إلى أعلى مستوى له خلال العام عند مستوى 2.37% قبل أن يعاود الانخفاض بنهاية العام، بعد أن اتخذت مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) بعض السياسات التي عززت من السيولة ومن قدرة النظام البنكي على مواجهة المتطلبات التنظيمية، حيث قامت المؤسسة خلال الربع الرابع من العام 2016 بتغيير معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس (Reverse Repo Rate) من 0.50% إلى 0.75%، مع الإبقاء على معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء (Repo Rate) دون تغيير عند مستوى 2.0%.

وفي جانب الدين العام، قامت وزارة المالية في إنشاء مكتب إدارة الدين العام والذي تمكن من إصدار أول سندات دولية في أكتوبر 2016 بنجاح كبير، حيث لاقى هذا الطرح أكبر تغطية ضمن الأسواق الناشئة وتمت تغطيته بما يزيد عن 300%، وبلغت قيمة الإصدار 17.5 مليار دولار (65.6 مليار ريال). وقد خفف هذا الإصدار الدولي من أثر انخفاض السيولة لدى القطاع البنكي.

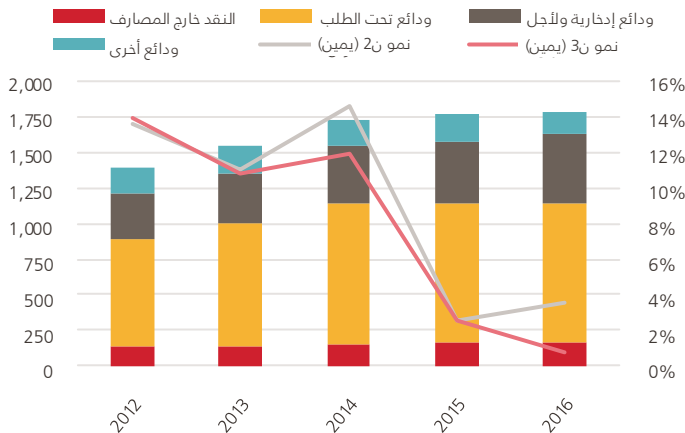
إنتاج المملكة من النفط (مليون برميل / يوم)



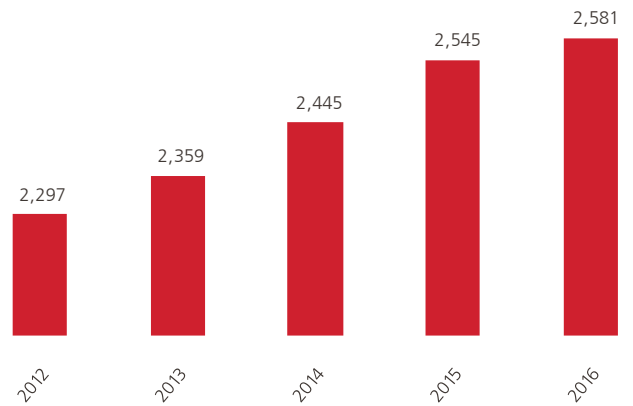
أسعار النفط الخام - العربي الخفيف (دولار / برميل)



تطور النمو في عرض النقود (مليار ريال)



تطور الناتج الإجمالي المحلي الإسمي (مليار ريال)



## قطاع البنوك لعام 2016

### قطاع البنوك في السوق المالية السعودية

شهدت السوق المالية السعودية "تداول" تقلبات عدة خلال العام 2016 متأثرة بشكل كبير بالظروف الاقتصادية العالمية والمحلية المحيطة، بما في ذلك الأوضاع السياسية في المنطقة والاصلاحيات الهيكلية للاقتصاد المحلي وتراجع الانفاق الحكومي إلى جانب انخفاض أسعار النفط. مع ذلك، أنهى مؤشر السوق الرئيسية (تاسي) على ارتفاع 4.3% عن العام السابق، وذلك بسبب ارتفاع قطاع البتروكيماويات بنسبة 25% عن أدنى مستوياته التي سجلها في يناير 2016، وكانت مترافقة مع انخفاض أسعار النفط إلى مستوياتها الدنيا قبل أن يعوض كل من النفط والبتروكيماويات خسائرها بنهاية العام.

بنهاية العام 2016، ارتفع مؤشر قطاع المصارف والخدمات المالية بنحو 1.93% عن العام السابق، حيث ارتفعت أسهم أربعة بنوك فقط مقابل انخفاض أسهم ثمانية بنوك عن مستوياتها في نهاية العام السابق. وتراجعت القيمة السوقية للأسهم القطاع بحدود 1% عن العام السابق، لتبلغ 429.3 مليار ريال، وهي تعادل 26% من إجمالي القيمة السوقية للأسهم المصدرة في السوق المالية.

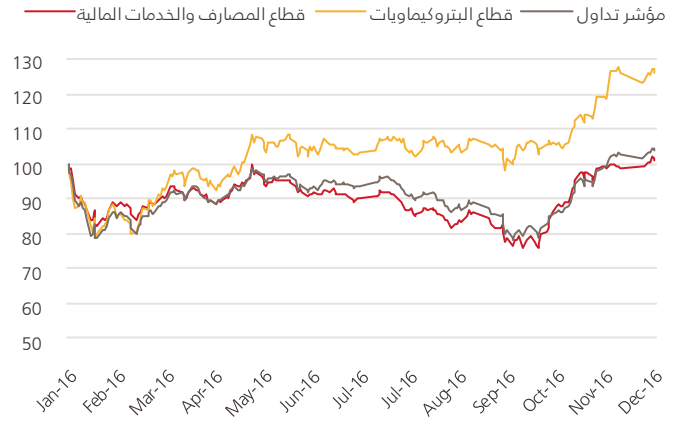
إضافة إلى ذلك، كان قطاع المصارف والخدمات المالية من أنشط قطاعات السوق من حيث قيمة وعدد الأسهم المتداولة خلال العام 2016. وبلغت قيمة الأسهم المتداولة 219.4 مليار ريال تمثل 18.9% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في السوق، كما بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 14.19 مليار سهم تمثل 20.9% من إجمالي الأسهم المتداولة، وتم تنفيذها من خلال 2.3 مليون صفقة تمثل 8.4% من إجمالي الصفقات المنفذة في السوق.

#### أبرز إجراءات البنوك خلال عام 2016

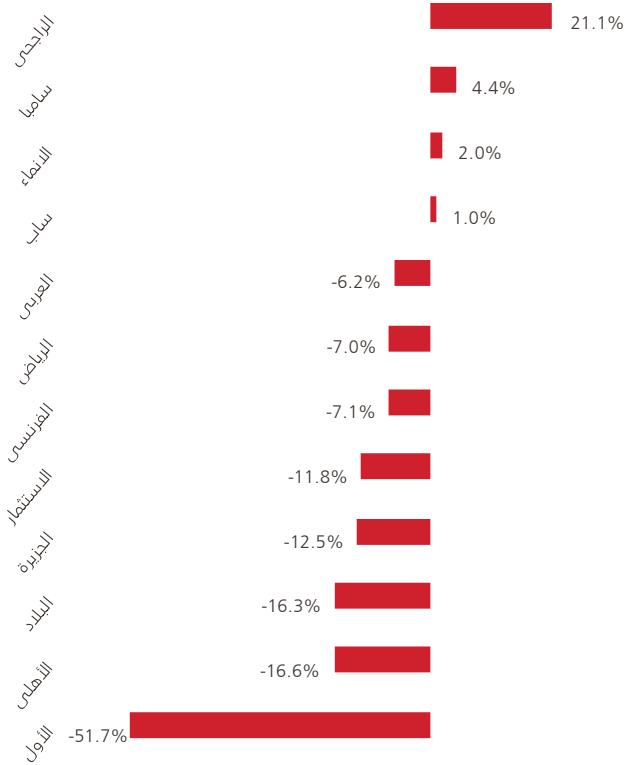
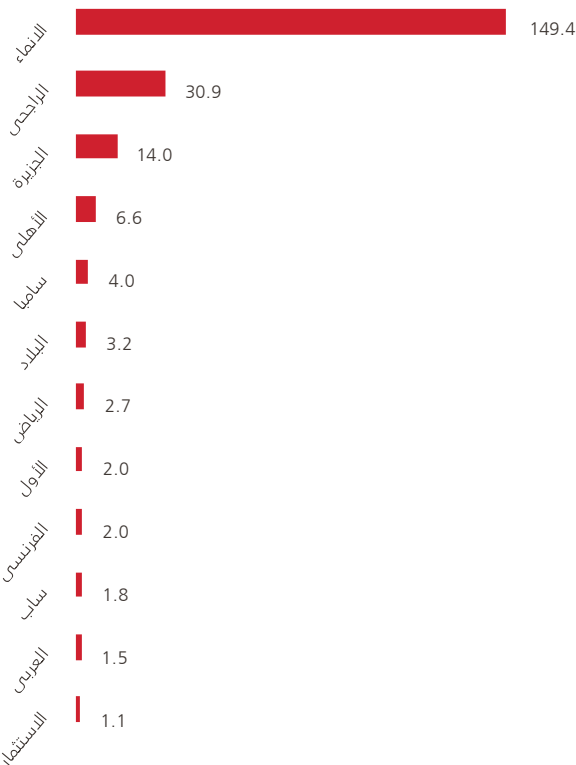
الشركة	رأس المال السابق (مليون ريال)	رأس المال الجديد (مليون ريال)	الإجراء
البنك السعودي للاستثمار	6,500	7,000	أسهم منحة (سهم مجاني لكل 13 سهم مملوك)
بنك البلاد	5,000	6,000	أسهم منحة (سهم مجاني لكل 5 أسهم مملوكة)
البنك الأول	5,715	11,431	أسهم منحة (سهم مجاني لكل سهم مملوك)

#### حجم السيولة المتداولة لأسهم البنوك خلال عام 2016 (مليار ريال)

#### تحسن الظروف الاقتصادية يحرك سوق الأسهم



#### أداء أسهم البنوك خلال عام 2016



## قطاع البنوك لعام 2016

### أداء قطاع البنوك

انخفضت أرباح البنوك السعودية لعام 2016 بنسبة 5%، حيث بلغت الأرباح المجمعة للقطاع 41.3 مليار ريال (11 مليار دولار) مقارنة مع 43.7 مليار ريال (11.7 مليار دولار) للعام السابق. ويعود هذا الانخفاض إلى ثلاثة عوامل رئيسية هي، ارتفاع مصاريف الاستثمارات والتمويل (مصاريف العمولات الخاصة) بمعدل عال وذلك لاستقطاب بعض الودائع ذات التكلفة العالية. أيضاً، ارتفاع مصاريف العمليات الإجمالية بسبب ارتفاع مخصصات خسائر الائتمان بنسبة 46%، بالإضافة إلى التراجع في صافي الدخل من غير الفائدة.

في ما يخص الميزانية العمومية، فقد تباطأ نمو الموجودات للبنوك السعودية حيث نمت بنحو 2.1% مقارنة بنمو 3.4% في العام السابق، وبلغ إجمالي الموجودات نحو 2,214 مليار ريال (590 مليار دولار) تمثل 86% من الناتج المحلي الإجمالي. وكان تباطؤ الموجودات البنكية ناتج عن تراجع صافي الاستثمارات بنسبة 13%، إلى جانب تباطؤ نمو صافي القروض، الذي سجل هو الآخر نمواً ضعيفاً بمعدل 1.5% مقارنة مع 8.2% في العام السابق. وقاد قطاع الشركات نمو الائتمان باستحواده على 67% من صافي القروض بينما حاز قطاع التجزئة على 33%.

وعلى نحو مماثل، سجلت مطلوبات البنوك نمواً طفيفاً بمعدل 1.1% عن العام السابق، نتيجة لتباطؤ نمو الودائع البنكية التي تمثل نحو 89% من إجمالي المطلوبات للقطاع. ونظراً لنمو القروض بوتيرة أعلى من نمو الودائع، أدى ذلك إلى ارتفاع معدل القروض إلى الودائع بمقدار 78 نقطة أساس ليصل إلى 81.8%. ومن جانب آخر، نمت المطلوبات بين البنوك بمعدل 5% عن العام السابق، مما أدى إلى ارتفاع تكلفة التمويل.

في ما يخص السيولة، فقد ظلت عند معدل عالي حيث ارتفعت الأموال النقدية في حسابات البنوك بنحو 27% عن نهاية العام السابق. وجاء معدل السيولة النقدية إلى إجمالي الموجودات عند 16.5%. كما توسع معدل السيولة النقدية إلى إجمالي الودائع و إلى الودائع الجارية بحدود 4.5% و7% على التوالي ليصل إلى 22% و35%. وبلغ معدل حقوق المساهمين إلى إجمالي الموجودات لقطاع البنوك 14.9%. من جانب آخر، بلغ معدل كفاية رأس المال الأساسي للقطاع 17.6%، بينما معدل كفاية رأس المال الأساسي والمساند بلغ 19.6%، وهما أعلى بكثير من الحد الأدنى الموضوع من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما).

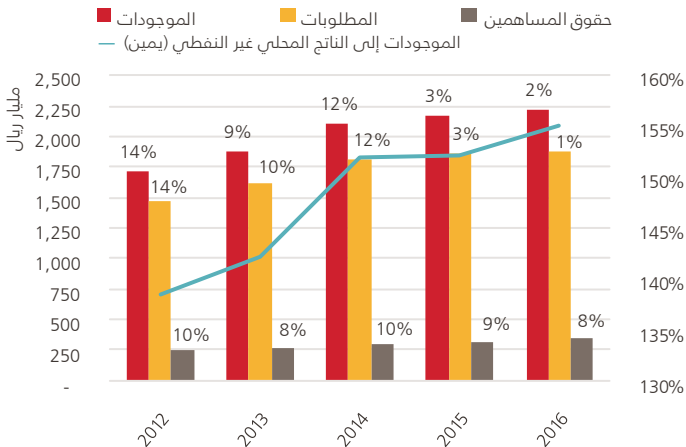
#### الحصص السوقية من الإيرادات

2016	2015	
22.4%	21.8%	1 الأهلي
18.4%	17.2%	2 الراجحي
9.3%	9.7%	3 سامبا
9.3%	10.0%	4 الرياض
8.3%	8.3%	5 ساب
7.7%	7.9%	6 الفرنسي
7.0%	7.2%	7 العربي
4.4%	4.5%	8 الأول
4.0%	3.8%	9 الانماء
3.1%	2.9%	10 البلاد
3.0%	3.6%	11 الجزيرة
2.9%	3.1%	12 الاستثمار

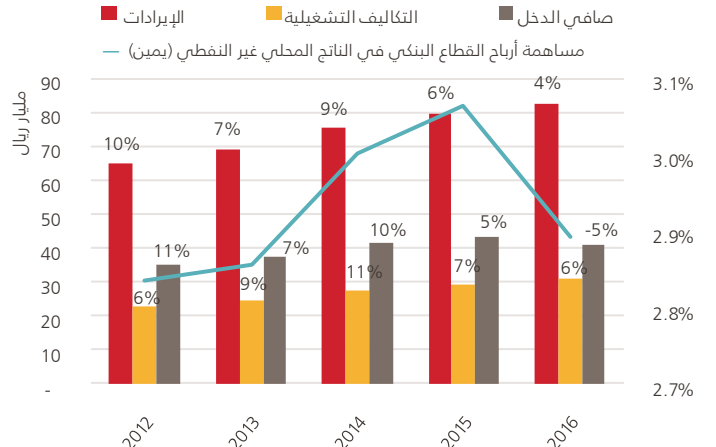
#### الحصص السوقية من الأصول

2016	2015	
19.9%	20.7%	1 الأهلي
15.3%	14.5%	2 الراجحي
10.5%	10.8%	3 سامبا
9.8%	10.3%	4 الرياض
9.2%	8.5%	5 الفرنسي
8.4%	8.7%	6 ساب
7.7%	7.9%	7 العربي
4.7%	5.0%	8 الأول
4.7%	4.1%	9 الانماء
4.3%	4.3%	10 الاستثمار
3.0%	2.9%	11 الجزيرة
2.4%	2.4%	12 البلاد

#### نمو الميزانية العمومية



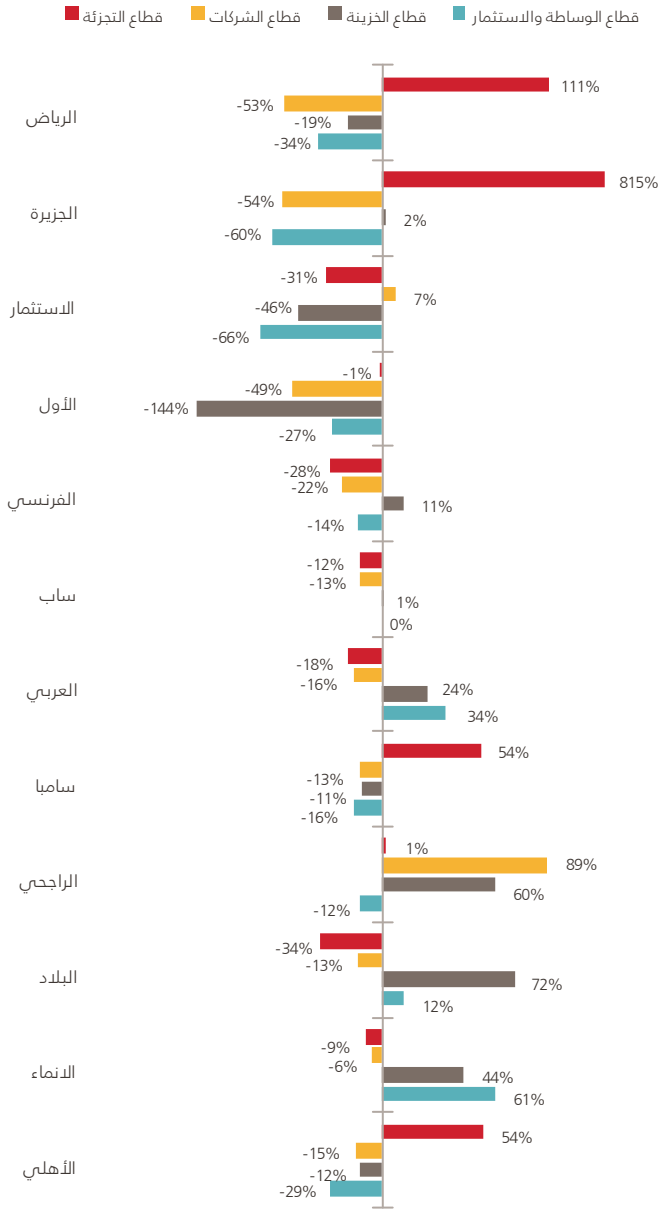
#### نمو قائمة الدخل



## قطاع البنوك لعام 2016

### قطاعات الأعمال

#### نمو صافي الدخل بحسب القطاعات التشغيلية لكل بنك



#### قطاع التجزئة

أظهر قطاع التجزئة نمواً قوياً خلال العام 2016، حيث بلغ معدل نمو الإيرادات نحو 8% لتصل إلى 35.7 مليار ريال، تشكل 43% من إجمالي إيرادات البنوك. ويعزى هذا النمو الكبير إلى ارتفاع معدل الطلب على القروض الاستهلاكية وقروض البطاقات الائتمانية بدفع من نمو الهيكل السكاني ومنتجات القروض الشخصية.

مع ذلك بلغت أرباح قطاع التجزئة 13 مليار ريال بنمو 15% عن العام السابق، وتمثل 32% من أرباح القطاع البنكي. من جانب آخر، شهد قطاع التجزئة تبايناً واسعاً في أداء البنوك، حيث استحوذ مصرف الراجحي على ما يقارب 40% من صافي أرباح القطاع، يليه بنك الأهلي بنسبة 24%. فيما تقاسم 10 بنوك النسبة المتبقية.

#### قطاع الشركات

قاد قطاع الشركات تراجع أرباح البنوك خلال عام 2016، حيث تراجعت أرباحه بشكل حاد وبنسبة 21% لتبلغ 14.7 مليار ريال (تمثل 36% من صافي أرباح البنوك) بسبب ارتفاع مخصصات خسائر الائتمان بشكل أساسي عن مستواها في العام السابق. ويعكس هذا التراجع في أداء القطاع بصورة كبيرة تباطؤ النشاط الاقتصادي وانخفاض الانفاق الحكومي على المشاريع.

على مستوى القطاع، استحوذت خمسة بنوك على ما يقارب 68% من صافي أرباح القطاع، هي بنك الأهلي وساميا وساب والفرنسي والرياض بحصص بلغت 18.2% و 14.3% و 12.7% و 12.3% و 10.3% على التوالي.

#### قطاع الخزينة

استقرت إيرادات قطاع الخزينة عند 17% من إجمالي إيرادات القطاع البنكي في 2016، وهو نفس معدل العام السابق، بينما تراجعت أرباحه بحدود 2% لتبلغ 11.5 مليار ريال، تمثل 28% من أرباح القطاع البنكي.

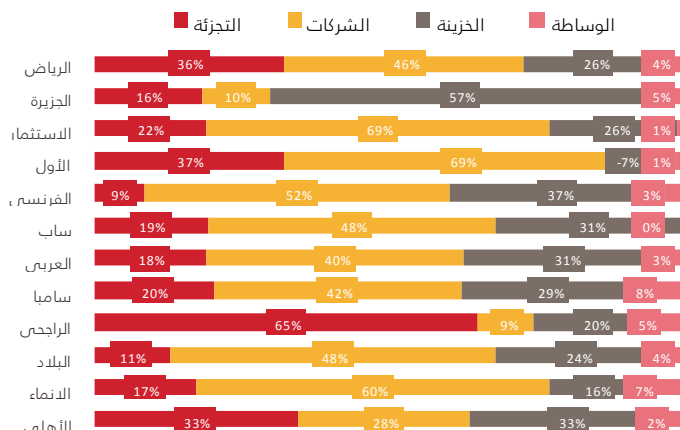
واستحوذ بنك الأهلي على 26% من صافي أرباح القطاع، يليه مصرف الراجحي ثم ساميا بحصص بلغت 14% و 13% على التوالي من صافي أرباح القطاع الإجمالي.

#### قطاع الوساطة والاستثمار

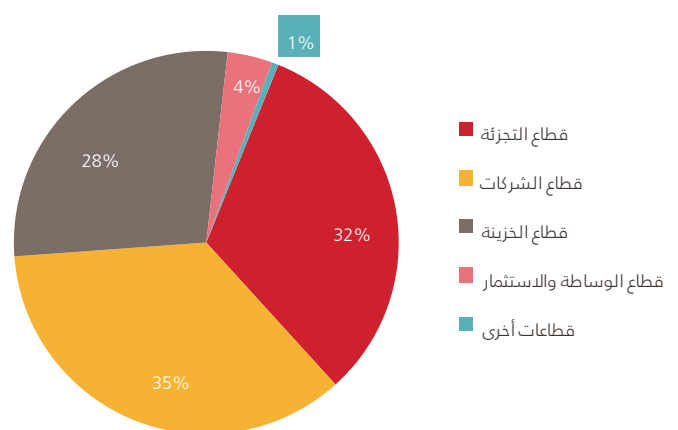
انخفضت إيرادات القطاع بشكل ملحوظ بمعدل 12% عن العام السابق، لتبلغ 3.1 مليار ريال وتمثل 4% من إيرادات القطاع البنكي. وتراجعت أرباح القطاع عن العام السابق بنسبة 17% ليحقق 1.6 مليار ريال فقط.

على مستوى الأداء الفردي للبنوك، يستحوذ مصرف الراجحي وساميا بالتساوي على 52% من صافي أرباح القطاع، يليهما بنك الأهلي بنسبة 15%.

#### مساهمة القطاعات التشغيلية في صافي الدخل لكل بنك—2016



#### هيكل القطاعات التشغيلية—2016



## قطاع البنوك لعام 2016

### القروض

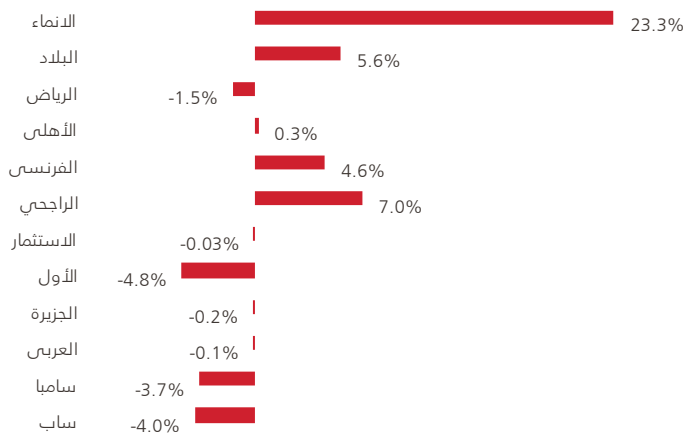
تباطأ نمو محفظة القروض المصرفية بشكل كبير، حيث بلغت قيمة القروض الممنوحة 1,394 مليار ريال بنهاية العام 2016، لتتنمو بمعدل 1.5% فقط عن العام السابق، وهو أدنى معدل يتم تسجيله خلال السنوات الخمس الأخيرة. يأتي ذلك بسبب تراجع النمو للقروض العاملة للشركات بفعل تباطؤ النشاط الاقتصادي وانخفاض الانفاق الحكومي، بالرغم من نمو قروض التجزئة المصرفية العاملة بنحو 5%، وذلك لأن حصة الشركات من محفظة صافي القروض المجمعة كانت حول 69% في عام 2015، بينما حصة التجزئة نحو 31% لذا كان تأثيرها عالياً على إجمالي محفظة القروض العاملة.

#### الحصص السوقية للبنوك السعودية من الائتمان المصرفي

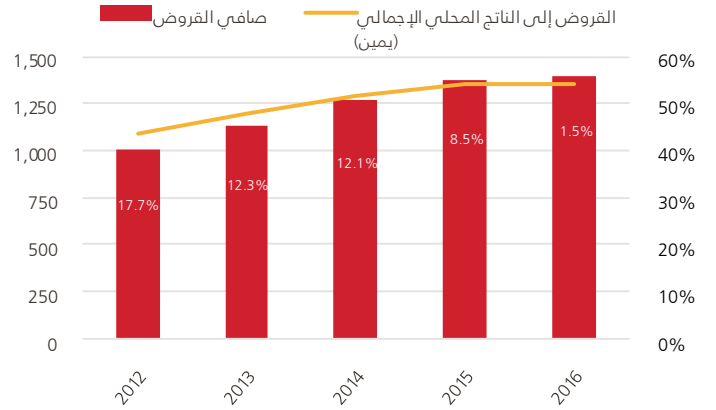
يستحوذ البنك الأهلي ومصرف الراجحي على 34% من صافي القروض المصرفية بـ 18% و 16% على التوالي، في حين، تستحوذ خمسة بنوك أخرى هي (الرياض والفرنسي وسامبا وساب والعربي) على 45% من صافي القروض، وتبلغ حصة كل منهم بين 8% إلى 10% من صافي القروض، وحازت الخمسة بنوك الأخرى على 21% من صافي القروض في 2016.

2016	2015	الحصص السوقية من صافي القروض
18.2%	18.4%	1 الأهلي
16.1%	15.3%	2 الراجحي
10.2%	10.6%	3 الرياض
9.3%	9.0%	4 الفرنسي
9.0%	9.5%	5 سامبا
8.7%	9.2%	6 ساب
8.3%	8.4%	7 العربي
5.2%	5.6%	8 الأول
5.0%	4.1%	9 الانماء
4.3%	4.4%	10 الاستثمار
3.0%	3.1%	11 الجزيرة
2.6%	2.5%	12 البلاد

#### نمو القروض حسب كل بنك



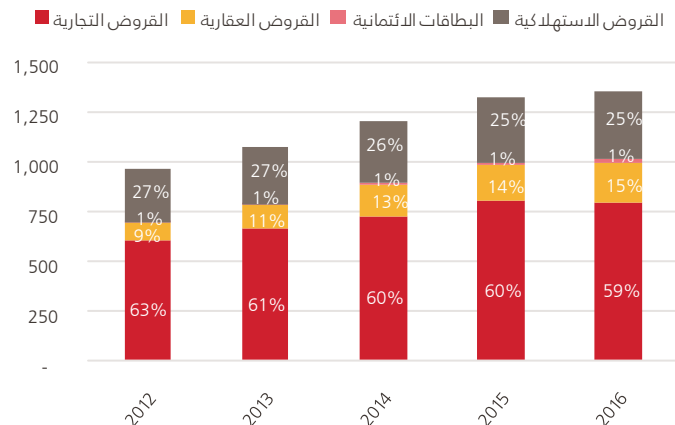
#### نمو القروض (مليار ريال)



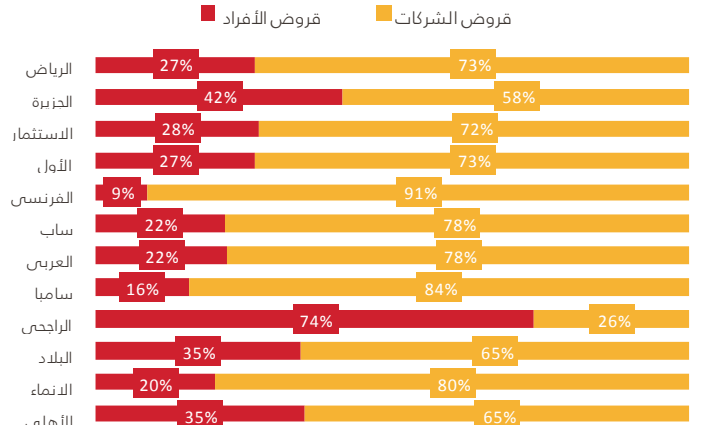
#### قطاع التجزئة المصرفية وملامح تغير نمط الانفاق الاستهلاكي

للتزال القروض الممنوحة للشركات تشكل الجزء الأكبر من إجمالي القروض. مع ذلك، انخفض نصيبها بنحو 1.5% عن العام السابق. وفي المقابل، توسعت القروض الممنوحة لقطاع التجزئة بمعدل 5% على أساس سنوي لترتفع حصتها إلى 33% من إجمالي القروض، كما ارتفع حجم قروض البطاقات الائتمانية بشكل ملحوظ بواقع 7% عن العام السابق، لتصل إلى ما يقارب 10 مليار ريال بنهاية العام 2016. وأدى ذلك إلى ارتفاع نسبة قروض البطاقات الائتمانية إلى 2.2% من إجمالي قروض التجزئة المصرفية.

#### مساهمة أنواع القروض في القروض (مليار ريال)



#### هيكل الإقراض لكل بنك—2016



## قطاع البنوك لعام 2016

### استمرار درجة التركيز في بعض القطاعات قد يزيد من مخاطر الائتمان

بحسب القطاعات الاقتصادية الرئيسية، توزعت القروض البنكية على اثني عشر قطاعاً. استحوذت أربعة منها على ما يقارب 65% من إجمالي القروض، هي الشخصية 25%، التجارة 21%، والصناعة والإنتاج 12%، والبناء والتشييد 7%، بينما توزعت النسبة المتبقية 35% على باقي القطاعات. الدرجة العالية من التركيز قد تزيد من مخاطر الائتمان عند انكشاف بعض القطاعات بدرجة عالية على تباطؤ الاقتصاد.

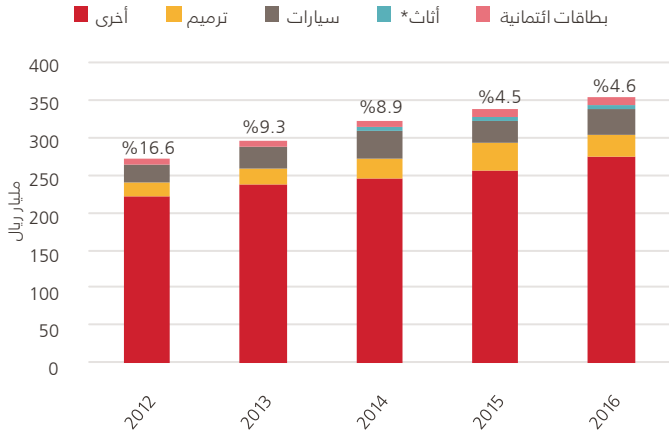
### معدل القروض قصيرة الأجل تشير الى تزايد الفرص المتاحة

بلغ معدل القروض قصيرة الأجل إلى إجمالي القروض نحو 50%، وذلك يعتبر ميزة لدى هذه المصارف بسبب قدرتها على إعادة إقراض هذه الأموال خلال الأجل القصير، ومن جانب آخر سيكون ذلك ضمن دورة ارتفاع في أسعار الفائدة العالمية، مما يزيد من ربحية هذه المصارف. وعلى مستوى القروض الشخصية، بلغت فترات الاستحقاق للقروض ذات أجل قصير (32%)، ولذات أجل متوسط (27%)، وبينما لذات أجل طويل (41%).

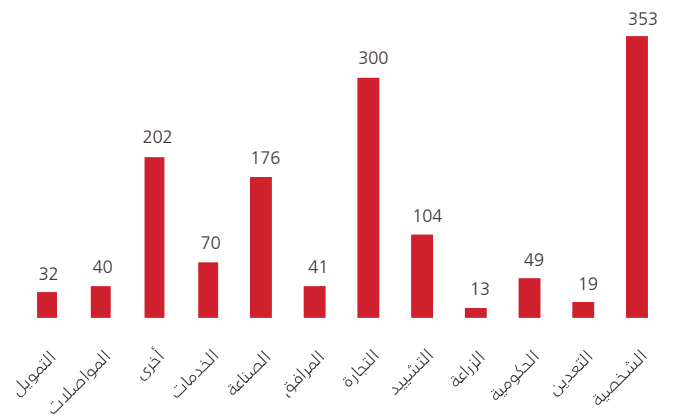
### توزيع القروض لعام 2016



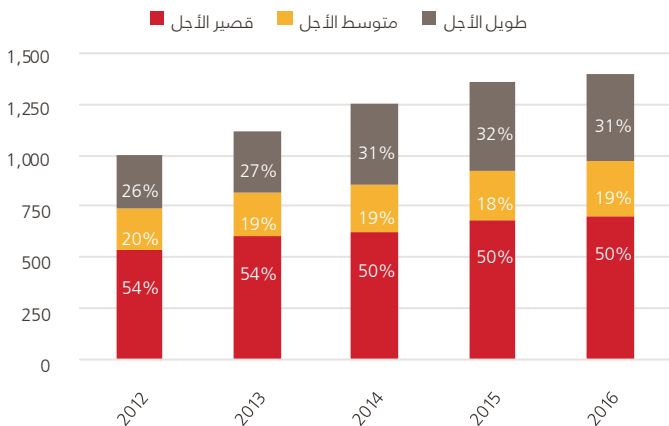
### نمو القروض الاستهلاكية



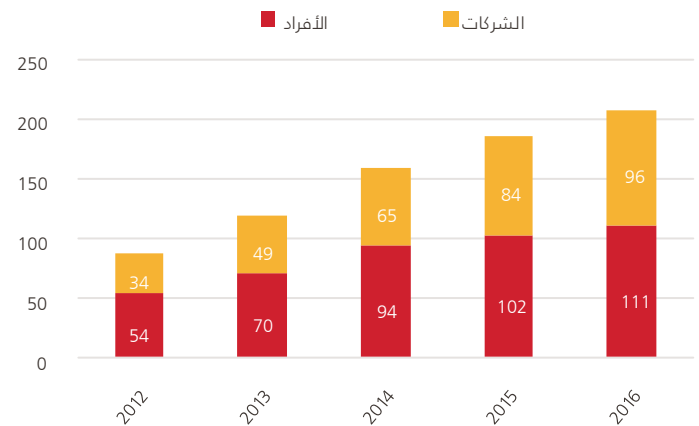
### القروض البنكية حسب النشاط الاقتصادي—2016



### فترات الاستحقاق للقروض (مليار ريال)



### تطور القروض العقارية (مليار ريال)

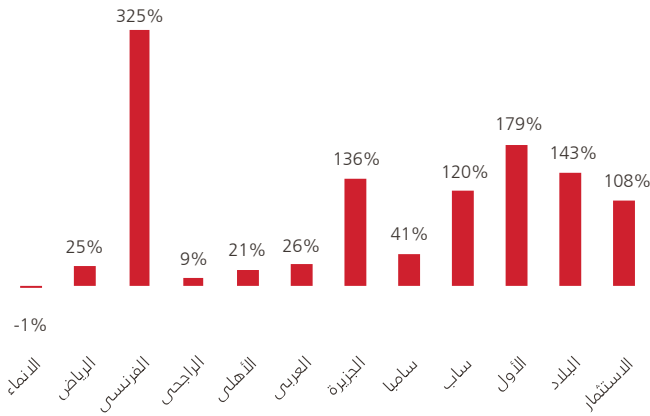


## قطاع البنوك لعام 2016

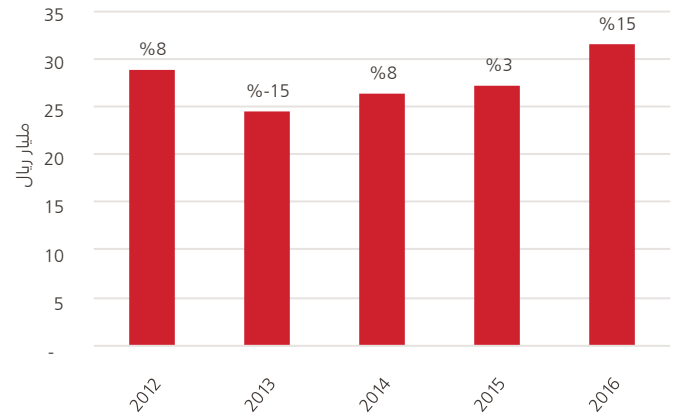
### ارتفاع مخصصات خسائر الائتمان يحسن من معدل تغطية القروض المتعثرة

ارتفعت القروض المتعثرة بنحو 11% عن العام السابق، وبوتيرة أسرع أيضاً من نمو إجمالي القروض، ليرتفع بذلك معدل القروض المتعثرة بشكل طفيف إلى 1.24%، إلا أن هذه النسبة تعد قريبة من المستويات التاريخية المنخفضة. ومع ذلك، ارتفعت مخصصات خسائر الائتمان بنسبة 15%، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى ارتفاع مخصصات خسائر الائتمان لقطاع الشركات بنحو 211% وذلك على الرغم من انخفاض مخصصات الائتمان لقطاع التجزئة بحدود 16% عن العام السابق. مما نتج عن هذا الارتفاع في المخصصات الائتمانية ارتفاع معدل تغطية القروض المتعثرة في القطاع البنكي إلى 178% مقارنة مع 172% للعام السابق. كما يشير أيضاً إلى تحسن جودة الاصول للقطاع.

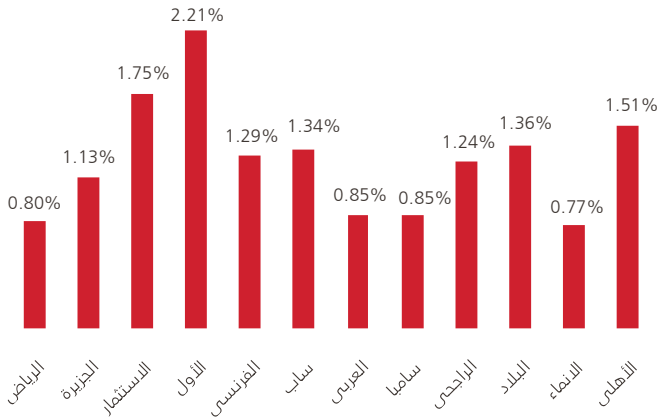
#### نمو مخصص الائتمان حسب كل بنك—2016



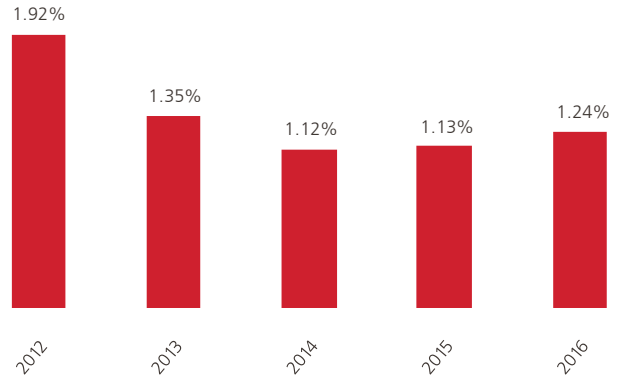
#### تطور مخصص الائتمان



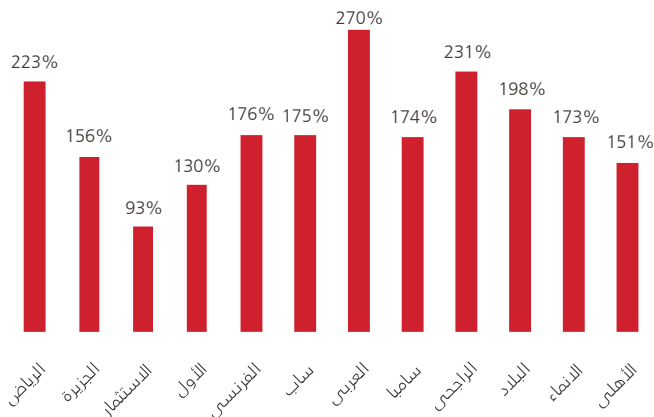
#### القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض حسب كل بنك—2016



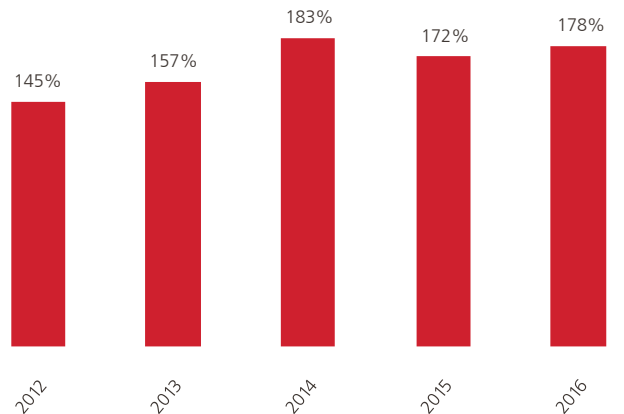
#### القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض لقطاع البنوك



#### معدل التغطية حسب كل بنك—2016



#### معدل التغطية





## قطاع البنوك لعام 2016

### الودائع

تباطأ نمو الودائع البنكية عن العام السابق بنحو 0.6%، وبلغ إجمالي الودائع المجمعة 1,675 مليار ريال. مثلت الودائع تحت الطلب العامل الرئيس وراء هذا التباطؤ في نمو الودائع، حيث استقرت الودائع تحت الطلب عند نفس مستوياتها للعام السابق، بينما سجلت كل من الودائع الادخارية والودائع لأجل نمواً بنسبة 14% و 2% على التوالي.

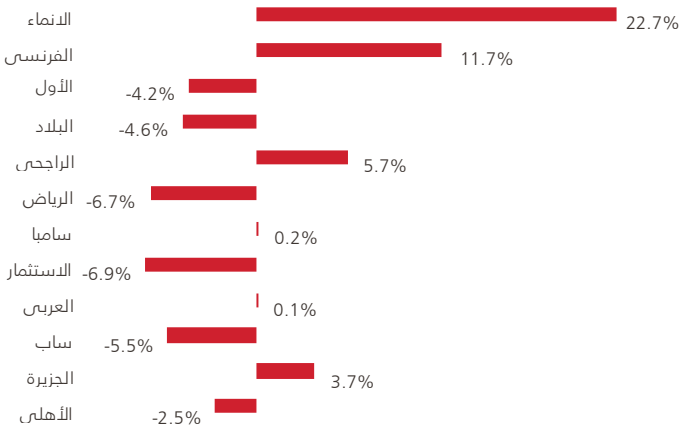
ويعزي تراجع نمو الودائع تحت الطلب إلى زيادة استقطاب الودائع لأجل من قبل البنوك الكبرى، وتحسن عوائد الودائع والمرابحات خلال العام الأخير عن العام السابق، ترافق ذلك مع البيئة الغير مواتية للقطاع الخاص وتفضيل الأفراد الاستثمار في الودائع لأجل وحسابات الادخار. كما كان للسحوبات من قبل المؤسسات الحكومية المستقلة، إلى جانب انخفاض عائدات النفط والتشدد في سياسات الانفاق الحكومية دور رئيسي أيضاً في الضغط على السيولة وتباطؤ نمو الودائع.

### الحصص السوقية

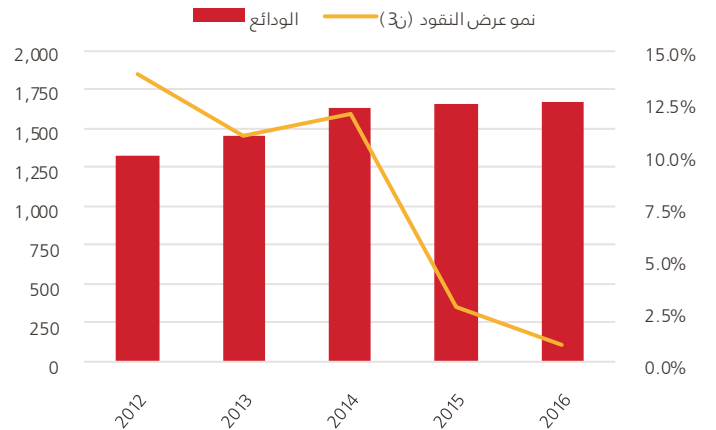
استحوذت ثلاثة مصارف كبرى هي البنك الأهلي والراجحي وسامبا على 45% من الودائع البنكية في السوق بحصص بلغت 19% و 16% و 10% لكل منهم على التوالي، بينما حازت البنوك التسعة الأخرى على 55% من وداائع السوق.

2016	2015	الحصص السوقية من وداائع العملاء
18.8%	19.5%	1 الأهلي
16.3%	15.5%	2 الراجحي
10.3%	10.3%	3 سامبا
9.5%	8.5%	4 الفرنسي
9.4%	10.1%	5 الرياض
8.4%	8.9%	6 ساب
8.1%	8.2%	7 العربي
5.1%	5.4%	8 الأول
4.8%	3.9%	9 الانماء
3.9%	4.2%	10 الاستثمار
3.1%	3.0%	11 الجزيرة
2.4%	2.5%	12 البلاد

### نمو الودائع حسب كل بنك



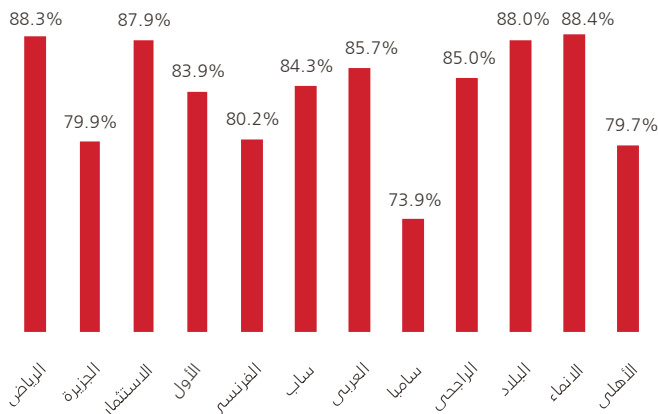
### تطور الودائع (مليار ريال)



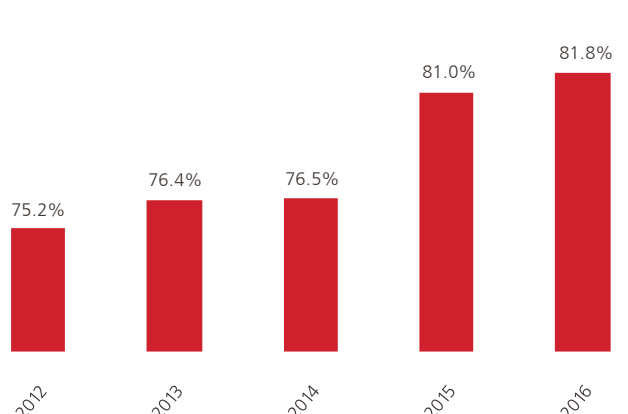
### استقرار معدل القروض إلى الودائع عند مستوى مريح

أدى نمو القروض بوتيرة أسرع من الودائع إلى ارتفاع معدل القروض إلى الودائع بشكل بسيط إلى 81.8% مقارنة مع 81% في العام السابق. إلا أن هذه النسبة لاتزال أقل من سقف النسبة المحددة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي، مما يشير إلى قدرة البنوك على منح المزيد من الائتمان.

### معدل القروض إلى الودائع بحسب كل بنك



### معدل القروض إلى الودائع

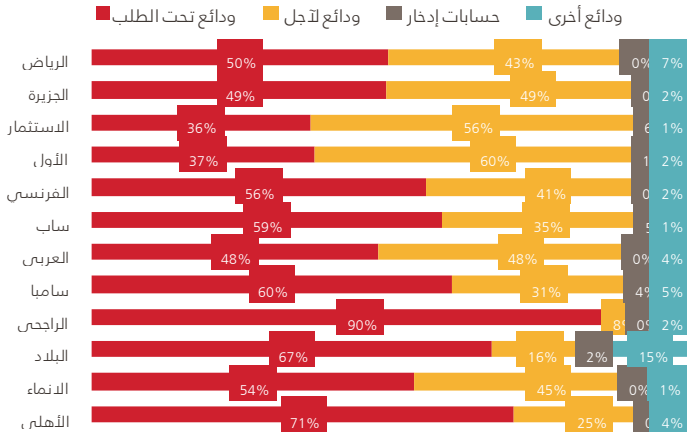


## قطاع البنوك لعام 2016

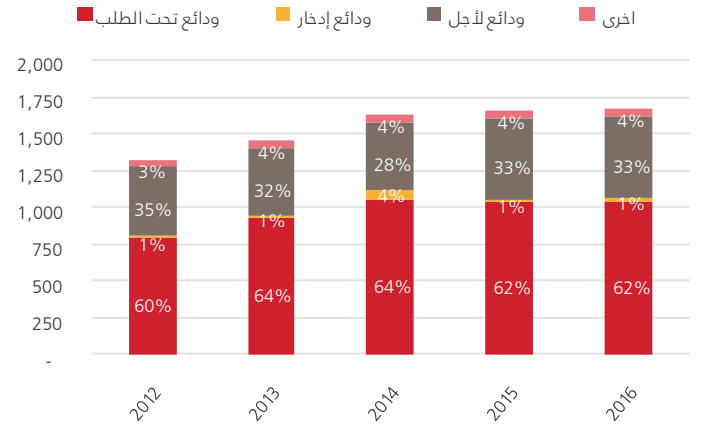
### توزيع الودائع

خلال العام 2016، ارتفعت ودائع الشركات والأفراد بمعدل 4.3% عن العام السابق، حيث تشكل ودائع الشركات والأفراد معظم قاعدة الودائع بنسبة قاربت 79% من حجم الودائع. في حين، انخفضت الودائع الحكومية بنحو 10% عن مستواها العام السابق، مما أدى لانخفاض حصة الودائع الحكومية من 22% في 2015 إلى قرابة 19% من إجمالي الودائع البنكية في نهاية 2016.

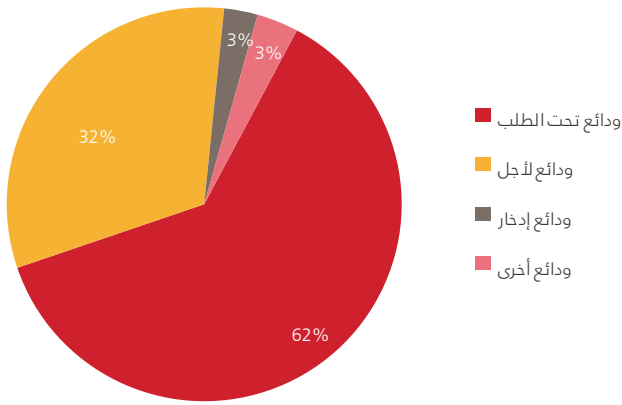
### هيكل الودائع حسب كل بنك—2016



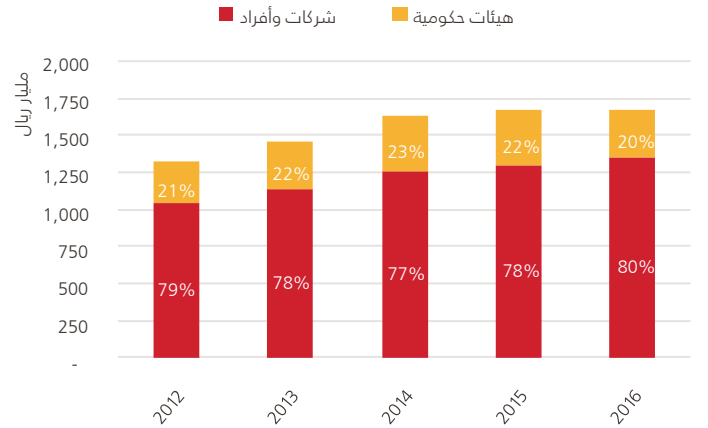
### هيكل الودائع (مليار ريال)



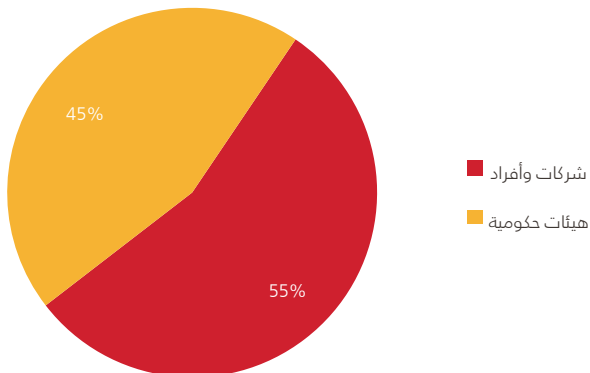
### توزيع الودائع لعام 2016



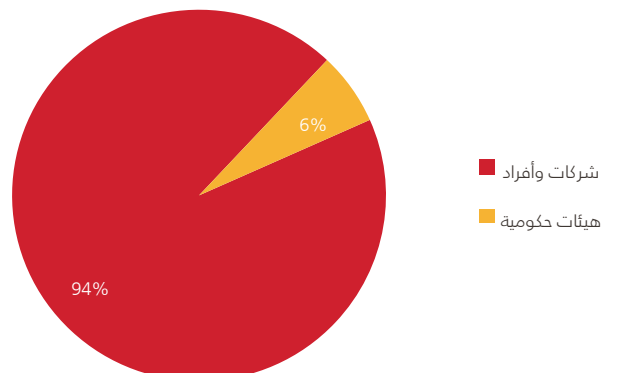
### مساهمة أنواع العملاء في إجمالي الودائع



### مساهمة أنواع العملاء في الودائع لأجل والادخار—2016



### مساهمة أنواع العملاء في الودائع تحت الطلب—2016



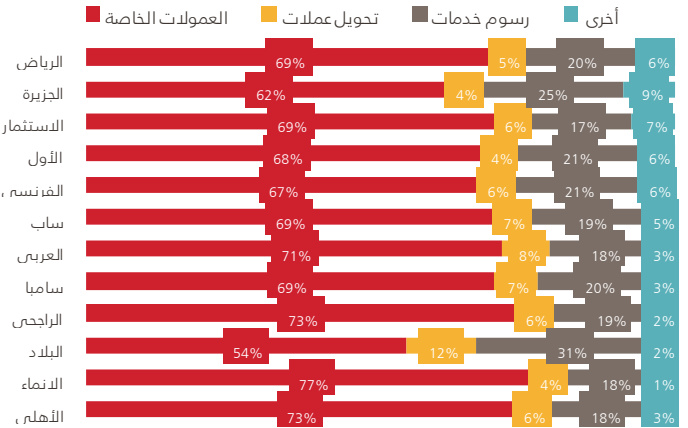
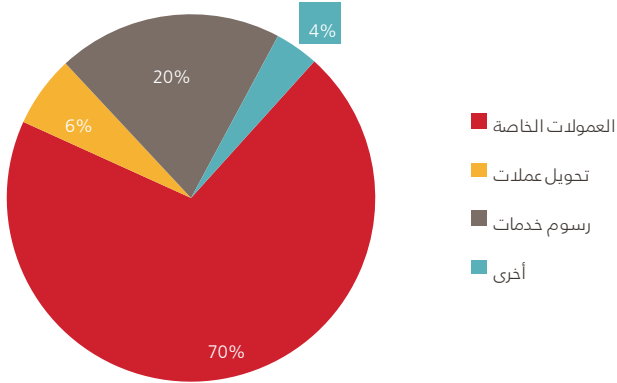
## قطاع البنوك لعام 2016

### ربحية قطاع البنوك

شهدت الأرباح الصافية للبنوك السعودية انخفاضًا بنسبة 5.4%، لتصل إلى 41.3 مليار ريال في 2016 قياسًا بأرباح قدرها 43.7 مليار ريال للعام السابق. جميع البنوك سجلت تراجعاً في أرباحها باستثناء الراجحي والأهلي والبلاد والاندماء، حيث ارتفعت أرباحهم بمعدل 14% و3% و2% و2% على التوالي. واستحوذ كل من مصرف الراجحي والبنك الأهلي معاً على ما يقارب 42% من صافي أرباح القطاع السنوية. وعلى مستوى القطاع، ساهم الدخل من الاستثمارات والتمويل بنحو 70% من إجمالي دخل العمليات، يليه دخل الرسوم والأتعاب بنسبة 20%.

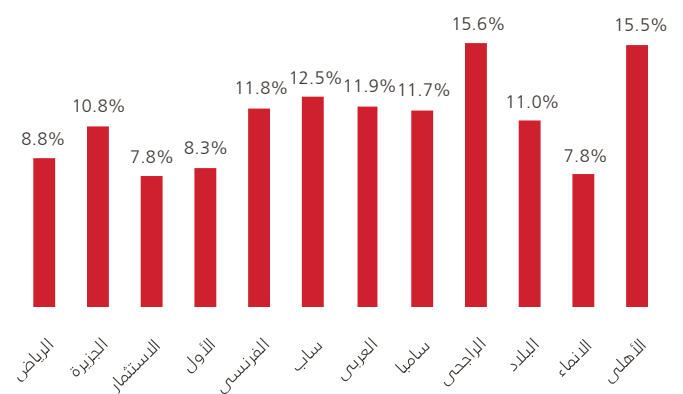
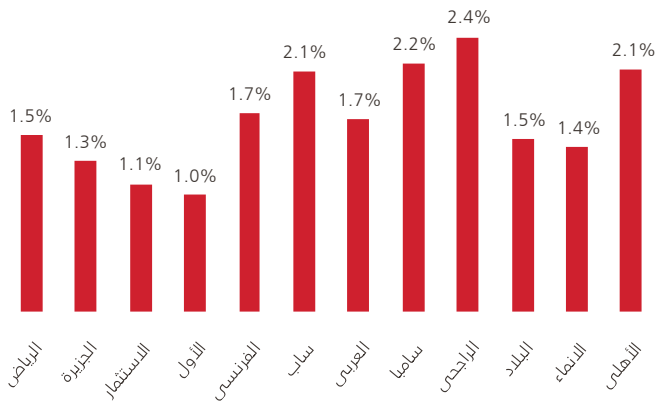
هيكل الإيرادات للقطاع—2016

هيكل الإيرادات لكل بنك—2016



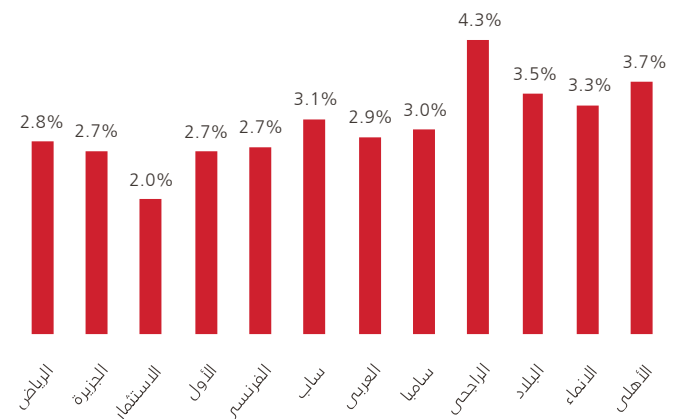
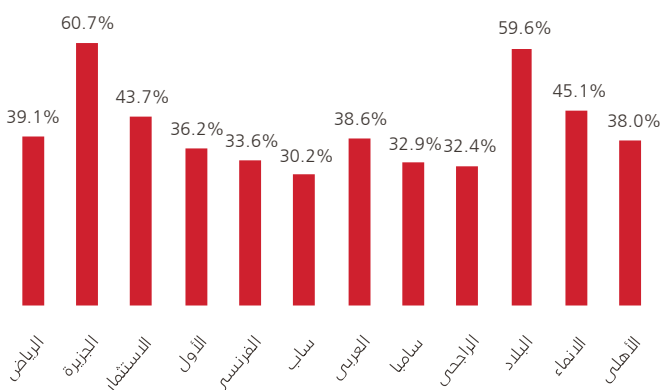
العائد على الأصول

العائد على حقوق المساهمين



التكلفة إلى الربح

هامش العائد



## قطاع البنوك لعام 2016

### القوائم المالية المجمعة لقطاع البنوك

#### قائمة المركز المالي

2016	2015	2014	2013	2012	(مليون ريال)
<b>الموجودات</b>					
238,171	146,809	198,716	199,042	190,042	نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
127,803	142,140	79,542	68,719	102,851	أرصدة لدى البنوك و المؤسسات المالية الأخرى
392,743	450,238	497,484	426,220	362,729	استثمارات، صافي
1,394,245	1,373,712	1,265,575	1,129,136	1,005,383	قروض وسلف، صافي
5,275	4,365	2,046	1,462	1,656	استثمارات طويلة الأجل
24,326	22,008	19,406	17,562	16,012	ممتلكات ومعدات
31,615	30,302	35,754	30,859	34,434	موجودات أخرى
<b>2,214,178</b>	<b>2,169,574</b>	<b>2,098,524</b>	<b>1,873,000</b>	<b>1,713,107</b>	<b>إجمالي الموجودات</b>
<b>المطلوبات وحقوق الملكية</b>					
104,999	99,850	80,742	76,359	78,088	مستحقات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
1,038,595	1,039,238	1,053,104	928,030	800,709	ودائع تحت الطلب
20,066	17,595	69,774	14,485	12,898	ودائع ادخار
557,921	545,419	455,573	463,521	464,501	ودائع لأجل
58,842	62,840	57,640	53,498	46,240	ودائع أخرى
<b>1,675,424</b>	<b>1,665,091</b>	<b>1,636,092</b>	<b>1,459,535</b>	<b>1,324,348</b>	<b>ودائع العملاء</b>
95,417	90,981	92,659	74,718	66,702	مطلوبات أخرى
<b>1,875,840</b>	<b>1,855,923</b>	<b>1,809,493</b>	<b>1,610,612</b>	<b>1,469,138</b>	<b>اجمالي المطلوبات</b>
338,338	313,651	289,031	262,388	243,969	حقوق الملكية
<b>2,214,178</b>	<b>2,169,574</b>	<b>2,098,524</b>	<b>1,873,000</b>	<b>1,713,107</b>	<b>إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية</b>

#### قائمة الدخل

2016	2015	2014	2013	2012	(مليون ريال)
76,157	62,102	58,126	53,647	49,600	دخل العمليات الخاصة
(17,891)	(8,494)	(7,635)	(7,226)	(6,893)	مصاريف العمليات الخاصة
<b>58,266</b>	<b>53,608</b>	<b>50,492</b>	<b>46,421</b>	<b>42,707</b>	<b>صافي العمليات الخاصة</b>
16,408	17,037	17,344	15,541	15,324	دخل الأتعاب والعمولات، صافي
5,223	5,085	4,383	3,798	3,264	دخل تحويل عملات أجنبية، صافي
3,191	4,316	3,290	3,662	3,712	دخل العمليات الأخرى
<b>83,087</b>	<b>80,045</b>	<b>75,509</b>	<b>69,421</b>	<b>65,007</b>	<b>إجمالي دخل العمليات</b>
(16,892)	(16,785)	(15,162)	(13,732)	(12,492)	رواتب الموظفين وما في حكمها
(8,398)	(7,159)	(7,197)	(6,204)	(5,804)	مصاريف عمومية
(5,774)	(5,455)	(5,095)	(4,816)	(4,387)	مصاريف العمليات الأخرى
<b>(31,063)</b>	<b>(29,399)</b>	<b>(27,453)</b>	<b>(24,752)</b>	<b>(22,683)</b>	<b>إجمالي مصاريف العمليات</b>
(9,924)	(6,782)	(6,758)	(6,994)	(7,646)	مخصص خسائر الائتمان، صافي
(930)	(466)	(223)	(46)	92	مخصص الانخفاض في قيمة الاستثمارات، صافي
<b>41,170</b>	<b>43,399</b>	<b>41,076</b>	<b>37,630</b>	<b>34,770</b>	<b>صافي الدخل من العمليات</b>
287	363	534	132	493	الحصة من أرباح الشركات الزميلة، صافي
<b>41,458</b>	<b>43,762</b>	<b>41,610</b>	<b>37,762</b>	<b>35,263</b>	<b>صافي الدخل</b>
(111)	(53)	(146)	(140)	(162)	حقوق الملكية غير المسيطرة
<b>41,347</b>	<b>43,709</b>	<b>41,465</b>	<b>37,622</b>	<b>35,101</b>	<b>صافي الدخل العائد إلى مساهمي البنك</b>

## قطاع البنوك لعام 2016

### البلاد المالية

<b>إدارة الأبحاث والمشورة</b>		<b>خدمة العملاء</b>	
البريد الإلكتروني: <a href="mailto:research@albilad-capital.com">research@albilad-capital.com</a>	هاتف: +966 - 11 - 290 - 6250	clientservices@albilad-capital.com	البريد الإلكتروني: +966 - 11 - 203 - 9888
الموقع على الشبكة: <a href="http://www.albilad-capital.com">www.albilad-capital.com</a>		800 - 116 - 0001	الإدارة العامة: الهاتف المجاني:
<b>إدارة الوساطة</b>		<b>إدارة الأصول</b>	
البريد الإلكتروني: <a href="mailto:abiccctu@albilad-capital.com">abiccctu@albilad-capital.com</a>	هاتف: +966 - 11 - 290 - 6230	abiccasset@albilad-capital.com	البريد الإلكتروني: +966 - 11 - 290 - 6280
<b>المصرفية الاستثمارية</b>		<b>إدارة الحفظ</b>	
investment.banking@albilad-capital.com	البريد الإلكتروني: +966 - 11 - 290 - 6256	custody@albilad-capital.com	البريد الإلكتروني: +966 - 11 - 290 - 6259
	هاتف:		هاتف:

### إخلاء المسؤولية

بذلت شركة البلاد المالية أقصى جهد للتأكد من أن محتوى المعلومات المذكورة في هذا التقرير صحيحة ودقيقة ومع ذلك فإن شركة البلاد المالية ومديريها وموظفيها لا يقدمون أي ضمانات أو تعهدات صراحة أو ضمناً بشأن محتويات التقرير ولا يتحملون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أي مسؤولية قانونية ناتجة عن ذلك.

لا يجوز إعادة نسخ أو إعادة توزيع أو إرسال هذا التقرير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لأي شخص آخر أو نشره كلياً أو جزئياً لأي غرض من الأغراض دون الموافقة الخطية المسبقة من شركة البلاد المالية

كما نلفت الانتباه بأن هذه المعلومات لا تشكل توصية بشراء أو بيع أوراق مالية أو لاتخاذ قرار استثماري.

يعتبر أي إجراء استثماري يتخذه المستثمر بناءً على هذا التقرير سواء كان كلياً أو جزئياً هو مسؤوليته الكاملة وحده.

ليس الهدف من هذا التقرير أن يستخدم أو يعتبر مشورة أو خياراً أو أي إجراء آخر يمكن أن يتحقق مستقبلاً. لذلك فإننا ننصح بالرجوع إلى مستشار استثماري مؤهل قبل الاستثمار في مثل هذه الأدوات الاستثمارية.

تحتفظ شركة البلاد المالية بجميع الحقوق المرتبطة بهذا التقرير.

تصريح هيئة السوق المالية رقم 08100-37